

وزن (فُعَلَّل)

أصل أو فرع

المقدمة :

الحمد لله المتفرد بتصريف الأمور ، والصلاة والسلام على عبده ورسوله الشكور أما بعد :

فهذا بحث فيما جاء على وزن «فُعَلَّل» من الأسماء ، وهل يكون بناءً مستقلاً أو متفرعاً على وزن «فُعَلَّل» أو فُعَالِل» ؟

وقد اختلفت أقوال أهل التصريف فيه فمن أثبته أثبته بما ثبت لديه ، ومن نفاه نفاه بعدم حفظه له ، أو بعدم وصوله إليه .

والأوزان التي يرى بعضهم أنها من أوزان الرباعي المجرد - من غير الأوزان المتفق عليها - أكثر من وزن ، ولكن ما استدركه الأخص هو أقربها للقبول - فيما أرى - لذا قصرت الحديث عليه في هذه السطور وسميت البحث : (وزن «فُعَلَّل» أصل أو فرع) .

وقد يسأل سائل فيقول : ألم يبحث الموضوع من قبل ؟

وللجواب عن هذا السؤال أقول : لم أقف على بحث مستقل

في هذا الموضوع - حسب اطلاعي - ومن تعرض له ممن كتب في

الأستاذ

الدكتور

عبدالرحمن

ابن محمد

العمار*

* ماجستير

تخصص النحو

والصرف .

- دكتوراه في

التخصص

نفسه .

- له العديد من

الأبحاث المنشورة

وغير المنشورة .

- يعمل الآن

أستاذاً في قسم

النحو والصرف

وفقه اللغة -

كلية اللغة

العربية جامعة

الإمام محمد بن

سعود

الإسلامية

باليرياض

الجرمينة

السنة الثامنة
العدد الثاني والثلاثون

ذو الحجة ١٤٢٦هـ

يناير ٢٠٠٦م

التصريف أشار إليه إشارة عابرة أو كتب عنه كتابة مختصرة .

وهناك بحثان قد يخيل لمن يقرأ عنوانينهما أنهما تعرضا لهذا الموضوع أحدهما عنوانه : بناء الرباعي ومعانيه في العربية للأستاذ إبراهيم السامرائي نشره في مجلة المورد بيغداد ، المجلد الأول ، العددان : ٣ ، ٤ عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م دار الحرية ، وجاء البحث في الصفحات (١٠٤ - ١١٤) وقد ناقش الباحث في بحثه هذا ابن فارس فيما أورده من الرباعي في المقاييس ، وبين أن ابن فارس يحمله على النحت ، وأن الباحث يميل إلى الافتعال والاصطناع ، كما قال الأزهري في مقدمة التهذيب عما أورده ابن دريد في الجزء الثالث من الجوهرة .

وثانيهما : عنوانه : تطور البنية في الكلمات العربية للدكتور إبراهيم أنيس وهو منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الجزء الحادي عشر في الصفحات (١٦٥ - ١٧٢) عام ١٩٥٩م وانتهى الباحث في بحثه هذا إلى أنه ينبغي الإقرار بأن الرباعي ينبغي أن يكون أصلاً أكثر من الثلاثي أو مساوياً له ، وأن موازنة صور الكلمات في العصور التاريخية المختلفة قد برهن لنا على أن الميل العام في تطور كل اللغات نحو اختزال البنية في الكلمات .

وهذان البحثان لم يتعرضا لموضوع الدراسة لا من قريب ولا من بعيد .
وفي الختام أرجو من الله الكريم أن يكون ما قلته وذكرته مفيداً لكاتبه وقارئه والله من وراء القصد .

يُقَسِّمُ علماء التصريف الاسم من حيث التجرد والزيادة قسمين: مجرد ومزيد .
فالمجرد هو الذي اتصفت جميع حروفه بالأصالة فلا يسقط منها شيء عند تصريف الكلمة إلا لعلة تصريفية .

والمزید هو الذي انضم إلى حروفه الأصلية حرف أو أكثر من حروف الزيادة .
 والمجرد من الأسماء إما على ثلاثة أحرف . وإما على أربعة . وإما على خمسة
 ولا يتجاوزها، وأوزان الاسم الرباعي المجرد خمسة متفق عليها، وسادس وقع فيه الخلاف،
 وهو موضوع البحث، وهناك أوزان أخرى ذكرها بعض العلماء، وحكم عليها بالندرة والشذوذ.
 أما الأوزان المتفق عليها فهي (١) :

فُعِّل بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين نحو : هُدِّدَ اسماً وَجُرِّشَعُ
 صفة، وهو العظيم من الجمال .

وفِعَّل بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين نحو : جَعَفَرُ اسماً وَسَلَّهَبُ صفة،
 وهو الطويل .

وفِعَّل بكسر الفاء واللام الأولى وسكون العين نحو : دِعْبَلُ اسماً وَخِرْمِلُ صفة
 وهي المرأة الحمقاء .

وفِعَّل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى نحو : دِرْهَمُ اسماً وَهَبِلَعُ
 صفة للأكول .

وفِعَّل بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى نحو : دِمَشَقُ اسماً وَسِبْطَرُ
 صفة ، وهو الطويل .

والوزن السادس الذي وقع فيه الخلاف هو «فُعِّل» بضم الفاء وسكون العين
 وفتح اللام الأولى ، وهذا الوزن استدركه الأخفش الأوسط (٢) (ت ٢١٥هـ) من

(١) ينظر : الكتاب ٢/٣٣٥ بولاق . والمقتضب ١/٦٦ و ٦٧ . والأصول ٣/١٨١-١٨٣ . والمنصف

١/٢٥-٢٧ . والوجيز في علم التصريف للأنباري ، ص ٢٨ . والممتع ١/٦٦ .

(٢) ينظر : المنصف ١/٢٧ . والتكملة ، ص ٢٢٩ . وكتاب المفتاح في الصرف للجرجاني، ص ٣٣ .

وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/٢٠٢٣ . وشرح الشافية للرضي ١/٤٧ و ٤٨ . وأوضح

المسالك ٤/٣٦١ . وتوضيح المقاصد للمراي ٦/٢٢٧ . والهمع ٣/٢٥٨ .

البصريين، ووافقهم الكوفيون ، وبعض البصريين كما سيأتي تفصيله .
 أما أغلب البصريين^(١) فذهبوا إلى أن هذا الوزن فاقد للأصالة ومتفرع على
 أحد الأوزان المتفق عليها وهو «فَعَّلَ» بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين ، أو
 متفرع على وزن «فَعَالِلِ» .

فسيبويه^(٢) (ت ١٨٨هـ) ذكر الأوزان الخمسة المتفق عليها، وأشار إلى الوزن
 السادس في باب آخر لا على أنه من أوزان الرباعي المجرد وإنما لبيان حصول
 الزيادة من غير موضع حروف الزوائد فقال :

«فإذا زدتَ من موضع اللام فإن الحرف يكون على فَعَّلَ .. ويكون على فَعَّلَ ..

ويكون على فَعَّلَ فيهما - يعني الاسم والصفة فالاسم نحو :

عُنْدَدُ^(٣) وسُرْدَدُ^(٤) وعُنْبَبُ^(٥) والصفة فَعُدَدُ^(٦) ودُخَّلُ^(٧)»^(٨).

فالزيادة هنا حدثت بالتضعيف، والكلمات المذكورة ثلاثية الأصل قال المازني

(ت ٢٤٩هـ):

«فأما المطرد الذي لا ينكسر، كأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً

للإلحاق مثل : سُوْدُدُ^(٩) وعُنْدُدُ^(١٠) .

(١) ينظر المنصف ٢٧/١ .

(٢) الكتاب ٢/٣٣٥ بولاق .

(٣) العُنْدَدُ : البدُّ أو السبيل .

(٤) السُرْدَدُ : وادٍ بتهامة .

(٥) العُنْبَبُ : كثرة الماء .

(٦) القُعْدَدُ : الجبان .

(٧) الدُخَّلُ : طائرٌ أغبر ، ودُخَّلَ الرجل : نيته ومذهبه .

(٨) الكتاب ٢/٣٢٩ .

(٩) السُوْدُدُ : السيادة .

(١٠) المنصف ٤١/١ .

وقال ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) شارحاً ذلك : «إنما أرادوا أن يبلغوا بالثلاثة الأربعة، والأربعة كلها أصول ، فلما لم يكن بدُّ من الزيادة كرروا الأصل .. فكان تكرير الأصل إذا أريد الإلحاق بالأصل أشبه»^(١) .
والأمثلة التي ذكرها سيبويه ملحقة بوزن «فُعَلٌّ» بضم الفاء وفتح اللام الأولى وسكون العين .

وهو مجرد رباعي متفرع عن وزن «فُعَلٌّ» بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين عنده ، وليس بناء مستقلاً .

أو متفرع عن وزن «فُعَالِلٍ» بعد حذف ألفها وتسكين عينها وفتح لامها الأولى فـ«جُجَادِبٍ» فرع «جُجَادِبٍ» .

وهذا مستوحى من قول سيبويه : «فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال «فُعَلٌّ» ولا «فُعَلِّلٍ» ولا شيء من هذا النحو لم نذكره ، ولا «فُعَلِّلٍ» إلا أن يكون محذوفاً من مثال «فُعَالِلٍ» .»^(٢) .

ومن النحويين الذين وافقوا سيبويه في عدم الاعتداد بأصالة «فُعَلِّلٍ» المبرد^(٣) (ت ٢٨٥هـ)، وابن السراج^(٤) (ت ٣١٦هـ)، والسيرافي^(٥) (ت ٣٦٨هـ)، والفارسي^(٦) (ت ٣٧٧هـ)

(١) المنصف ٤٣/١ .

(١) الكتاب ٢٣٥/٢ ، وينظر المقتضب ٦٧/١ . والتبصرة والتذكرة للصيمري ٧٨٤/٢ . وشرح الشافية للرضي ٤٨/١ .

(٢) المقتضب ٦٦/١ .

(٤) الأصول ٨١/٣ .

(٥) شرح الكتاب ٣٠/٦ .

(٦) التكملة ص ٢٢٩ و ٢٤٠ . والمسائل البصريات ٣٠٣/١ .

، وابن جني^(١)، وابن عصفور^(٢) (ت ٦٦٩هـ) ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في التسهيل^(٣) ،
والمرادي^(٤) (ت ٧٤٩هـ) ، وابن هشام^(٥) (ت ٧٦١هـ)، والسلسلي^(٦) (ت ٧٧٠هـ) وغيرهم .
واحتج المنكرون لما استدرکه الأخصش بأمر منها :

- ١ - عدم السماع عن العرب ، إذ لم يسمع ألفاظ جاءت بفتح اللام الأولى فقط .
- ٢ - أن الأمثلة التي احتج بها المثبتون تتخرج على أنها متفرعة على بناء «فَعَّل»
بالضم ، وهو بناء متفق عليه، بخلاف «فُعِّل» بفتح اللام الأولى كما قد يتفرع
بناء «فُعِّل» على «فَعَّالٍ»^(٧) .
- ٣ - أن سبب تحريك اللام الأولى بالفتح طلب الخفة ، فالفتح أخف من الضم^(٨) .
- ٤ - أن الضم أفصح من الفتح^(٩)، وكل مثال ورد مفتوح اللام ورد - أيضاً -
مضمومها ولا ينعكس^(١٠) نحو : طُحِّلَب وطُحِّلَب^(١١) وبرَّقَع وبرَّقَع^(١٢) وجُخِّدَب
وجُخِّدَب^(١٣) وبرَّرَع وبرَّرَع^(١٤) .

(١) المنصف ٢٧/١ . والخصائص ٦٧/١ .

(٢) الممتع ٦٦/١ .

(٣) ص ٢٩١ .

(٤) توضيح المقاصد ٢٢٧/٦ .

(٥) أوضح المسالك ٣٦١/٤ .

(٦) شفاء العليل ١٠٦٦/٣ .

(٧) ينظر الكتاب ٢٣٥/٢ . وشرح الشافية ٤٨/١ . والممتع ٦٧/١ .

(٨) ينظر الخصائص ٦٧/١ . والمقاصد الشافية ١١٨/٥ . وشفاء العليل ١٠٦٦/٣ .

(٩) ينظر كتاب الاستدراك على سيبويه ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(١٠) ينظر أدب الكاتب ، ص ٤٥١ . والمنصف ٢٧/١ . والممتع ٦٧/١ .

(١١) الطحلب : خضرة تعلق الماء المزمّن .

(١٢) البرقع للنساء والدواب .

(١٣) الجخذب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال والحشرات وغيرها .

(١٤) برع اسم ينظر اللسان (برع) والقاموس المحيط (برع) .

٥ - ورود أمثلة بالضم فقط نحو : بَرْتَن «وهو المخلب» وعَرَقَط «وهو شجر من العضاة» مما يؤيد كونه أصلاً لما جاء بالفتح^(١) .

٦ - أن الإلحاق كما يكون بالأصول يكون بالمزيد، وكذا يلحق بالفرع بالتخفيف^(٢) .

٧ - أن كلمة «جُوذَر» التي ضُبِطت بضم الجيم وفتح الذال وسكون الهمزة كلمة أعجمية فلا يحتاج بها وبأمثالها من الأعجمي^(٣) .

أما أبو الحسن والكوفيون فوافقهم جمع من العلماء ومنهم : أبو الحسين الفارسي^(٤) (ت ٤٢١هـ)، والجرجاني^(٥) (ت ٤٧١هـ) ، وابن يعيش^(٦) (ت ٦٤٣هـ) ، والرضي^(٧) (ت ٦٨٦هـ)، وابن مالك في ألفيته^(٨)، وسعد المغربي^(٩) (كان حياً ٦١٤هـ)، وتلميذه ابن إياز^(١٠) (ت ٦٨١هـ)، وأبو حيان^(١١) (ت ٧٤٥هـ)، والشاطبي^(١٢) (ت ٧٩٠هـ)، والسيوطي^(١٣) (ت ٩١١هـ) ، وغيرهم .

(١) ينظر أوضح المسالك ٣٦١/٤ .

(٢) ينظر توضيح المقاصد ٢٢٨/٥ .

(٣) ينظر المنصف ٢٧/١ . والممتع ٦٧/١ ، والجوذر : ولد البقرة الوحشية .

(٤) ينظر المقتصد في شرح التكملة للجرجاني ٧٦٨/٣ (رسالة دكتوراه) .

(٥) المرجع السابق ٧٧٠/٣ .

(٦) شرح المفصل ١٣٦/٦ .

(٧) شرح الشافية ٤٨/١ .

(٨) ص ٧٤ .

(٩) شرح تصريف ابن مالك لابن إياز ص ١٤-١٥ ، (رسالة ماجستير) .

(١٠) المرجع نفسه ، ص ١٤ - ١٥ .

(١١) الارتشاف ٥٨/١ .

(١٢) المقاصد الشافية ١١٨/٥ .

(١٣) المزهر ٢٨/٢ .

واحتج الأخص والكوفيون ومن وافقهم على أصالة «فَعَّلَ» بأمور هي :

١ - السماع عن العرب فقد حكى الفراء والأخصش «طَحَلَبَ» و«بُرَّقَعَ» ، و«جَحَّدَبَ» و«فَعَّدَدَ» و«دُخَّلَ» بالفتح وإن كان الضم أشهر^(١) .

٢ - الإلحاق بهذا الوزن ، والإلحاق إنما يكون بأصل موجود ، فدل ذلك على أصالة البناء المفتوح ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره سيبويه وغيره من الأسماء نحو : عُنَّدَ وسُرَّدَدَ وَعُنِبَ والصفات نحو : فَعَّدَدَ ودُخَّلَ وَعَوَّطَطَ^(٢) وسُوَّدَدَ وغيرها^(٣) .

٣ - عدم إدغام الحرفين المتماثلين مع تحقق الشروط في نحو الكلمات السابقة ، وهذا دليل على إلحاقها بالبناء المفتوح^(٤) .

٤ - أن القول بتفريع البناء المفتوح على البناء المضموم أو على «فُعَالِلَ» قول فيه تكلف^(٥) .

٥ - أن القول بأن التحريك بالفتح سببه طلب الخفة قول فيه نظر ؛ «إذ لا ثقل في الضم ، ولم يثبت من كلام العرب تخفيف الضم بالفتح فيحمل هذا عليه»^(٦) .

٦ - ورود صيغ بالضم فقط ، أو بالضم والفتح دون العكس لا يمنع أصالة البناء المفتوح وقد أثبتته ثقة كالفراء والأخصش .

ويؤيد هذا أن أبا منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) قال : «العُنَصْرُ أصل الحسب ،

(١) ينظر المنصف ٢٧/١ . وشرح المفصل ١٣٦/٦ . وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٢٣/٤ . شرح الشافية للرضي ٤٨/١ .

(٢) العَوَّطَطُ : الناقعة التي لم تحمل في السنة الأولى أو الثانية من طرق الفعل لها .

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٥/٢ . وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٦ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٦ .

(٥) ينظر شرح الشافية للرضي ٤٨/١ .

(٦) تنظر المقاصد الشافية للشاطبي ١١٨/٥ .

جاء عن الفصحاء بضم العين ونصب الصاد ، وقد يجيء نحوه من المضموم كثير نحو : السُّبَل ، ولكنهم اتفقوا على العُنْصَر والعُنْصَل والعُنْقَر^(١) .

هذا أبرز الحجج التي يحتج بها الفريقان وعند مراجعتها والتأمل فيها يجد المتأمل أنها حجج متكافئة ، فعدم السماع عند سيبويه وموافقيه أو عدم تصحيح المسموع يقابله عند الأخفش وموافقيه ثبوت السماع وتصحيحه .

وتفريع بناء «فُعَلَل» بفتح اللام على «فُعَلَل» بضمها أو على «فُعَالِل» يقابله الوصف بالتكلف ، والاحتياج إلى دليل في كل بناء .

والقول بأن فتح اللام الأولى الغرض منه التخفيف قول مردود ؛ إذ لا ثقل في الضم، ولم يثبت تخفيف الضم بالفتح .

والقول بأن كل مثال ورد مفتوح اللام ورد - أيضاً - بضمها دون العكس قول قيل مثله في المفتوح ، فقد ورد الفتح في «ضُفَدَع» دون الضم . والقول بورود أمثلة بالضم فقط ، يجاب عنه بما أجيب به عن سابقه .

والقول بأن «جؤذر» أعجمية فلا يحتج بها ، يقال فيه : إن كانت العرب غيرتها وألحقتها بكلامها فحكمها من حيث اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع كدرهم، وإن كانت لم تلحقها بأبنية كلامها لم تعد منها^(٢) .

والقول بأن الإلحاق يكون بالمزيد وبالفرع بالتخفيف يجاب عنه بأن هذا غير منكر ، ولكن حصول الإلحاق وتأكده بعدم إدغام المتماثلين مع تحقق شرط الإدغام إنما يكون بأصل موجود؛ إذ الإلحاق بالفرع أضعف من الإلحاق بالأصل .

(١) التهذيب (عنصر) ٢/٣٣٠ و ٣٣١ . وينظر اللسان (عنصر) .

والعنصل : البصل البري .

والعنقر : أصل القصب وأصل الرجل .

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمراذي ٥/٢٢٩ .

وبعد ذكر حجج الطرفين يحسن تفصيل الأوزان الملحقة بالوزن المستدرك بعد ذكر الوزن الذي حروفه أصول ليقف القارئ الكريم على مزيد من الأمثلة التي حاولت جمعها بعد النظر في بعض المعاجم كالجمهرة لابن دريد والتكملة والذيل والصلة للصَّغاني واللسان لابن منظور والقاموس المحيط للفيروزآبادي وقد جاءت على النحو الآتي :

الأول : ما كانت حروفه أصولاً نحو : جُخَدب ، وبرقع ، وطحلب ، وجرشع ، وضمفدع ، وبرثع .

وهذه الكلمات ورد فيها الضم والفتح - كما هو دليل البصريين - إلا أن البعلي (ت ٧٠٩هـ) نص على أن المطرُزَّ (ت ٣٤٥هـ) حكى «ضمفدع» بضم الضاد وفتح الدال وأنه لم يرَ أحداً نقل ضم الضاد والدال ، وسيأتي نص كلامه قريباً .

الثاني : ما كان ملحقاً بـ «فُعَلَل» وتحتته :

١ - ما جاء على وزن «فُعَلَل» نحو : جُنْدَب وقَنْبِر وحَنْظَب^(١) وعَنْظَب وعَنْصِر وعَنْصَل وعَنْقِر وعَنْجَد^(٢) وخَنْفَس وحَنْدَج^(٣) وخَنْتَب^(٤) وغَنْتَل^(٥) وقَنْدَع^(٦) .
وهذه إن حكم على النون فيها بالزيادة فهي ثلاثية مزيدة بحرف ووزنها «فُعَلَل» وإن حكم عليها بالأصالة فهي للإلحاق ووزنها «فُعَلَل» .

(١) الحَنْظَب : ذكر الخنافس .

(٢) العُنْجَد : حب العنب أو الزبيب .

(٣) الحَنْدَج : كتيب الرمال تنظر الجمهرة باب الجيم والحاء في الرباعي .

(٤) الخَنْتَب : نوف الجارية قبل أن تخفض . تنظر التكملة للصَّغاني ١/١١٩ .

(٥) الغَنْتَل : الرجل الخامل .

(٦) القَنْدَع : قليل الغيرة على أهله .

٢ - ما جاء على وزن «فَعَّلَ» مضعف اللام نحو : قَعَدَد ، ودخلل ، وعندد ، وعنّب .
وعوطط ، وقردد ، وسردد ، وحولل^(١) .

وهذه الكلمات ثلاثية عند سيبويه ضعفت لامها للإلحاق .
والسؤد لغة طيِّبٌ فيه الهمز وضم الدال الأولى ، وورد فيه السؤد بترك الهمزة
وفتح الدال الأولى وهي لغة شامية^(٢) .

٣ - ما جاء على وزن «فُعِلَى» نحو «بُهَمَى» عند من يرى أن ألفها للإلحاق ، وتأنيتها
بالتاء فيقال : بهماة ، وسيبويه يرى أن الألف للتأنيث وأن بهماة ليس بمعروف^(٣) .

٤ - ما جاء على وزن «فُعِيلَ» مثل : عُليَّب ، اسم واد وجاء فيه كسر العين ، والضم
أعلى^(٤) ، وأعيَّب ، موضع باليمن ، وقيل إنه «فُعِيلَ» و«أَفْعَلَ» وصوب الصاغاني
أَفْعَلَ^(٥) .

٥ - ما جاء على وزن «تُفَعَلَ» بزيادة التاء نحو : تُرْتَب^(٦) اسماً بمعنى أبد ، وصفة
بمعنى ثابت . وتُدْرَأ^(٧) من الدرء وهو المنع . وترخم^(٨) ، وقد تضم الخاء مع ضم
التاء وفتحها ، يقال : أيُّ ترخم هو والمعنى أي الناس هو . وتُتْفَل^(٩) ، وتبرع^(١٠)

(١) الحَوْلَل : مصدر أو جمع حائل .

(٢) تنظر الجمهرة باب ما جاء من الرباعي .

(٣) الكتاب ٩/٢ و ١٨٩ و ٣٣٠ و ٣٢١ . وينظر اللسان : «بهم» .

(٤) تنظر الجمهرة باب ما جاء على فعيل مما يلحق بالرباعي .

(٥) التكملة ٢٢٤/١ «عيب» .

(٦) ينظر الكتاب ٣/٢ و ٣١٣ و ٣٤٨ و ٣٥١ و ٣٦٥ .

(٧) الكتاب ٣/٢ و ٣٢٧ .

(٨) ينظر اللسان رخم .

(٩) ينظر الكتاب ٣/٢ و ٣٢٧ .

(١٠) تنظر الجمهرة باب العين والباء في مما يلحق بالرباعي .

اسم موضع وتُحَلِّبَة^(١) يقال : عناق تُحَلِّبَة وهي التي تحلب قبل أن يضربها الفحل، وفيها خمس لغات .

وتُقَوَّل وتُبَّع^(٢) بالإتمام فيهما تضييقاً بين الاسم والفعل ؛ إذ يكونان في الفعل معلين بقلب الواو والياء ألفاً فيقال : تُقال وتُبَّاع .

٦ - ما جاء على فُعَلَّل من غير العربي نحو : «جُوذِر» وهذا حُكِم عليه بالعجمية ، نص على ذلك ابن جني وابن عصفور .

ونحو : «الكزْبِرَة» قال أبو حنيفة (ت ٢٩٠هـ) : (بفتح الباء عربية معروفة)^(٣) .

وقال الجوهري (ت ٣٩٣هـ) : (بضم الباء وقد تفتح ، وأظنه معرباً)^(٤) .

ونحو : «الكشْمَخَة» وهي بقلة تكون في رمال بني سعد تؤكل طيبة .

قال الأزهري : (أحسبها نبطية ، وما أراها عربية)^(٥) .

وما كان أعجمياً فلا حجة فيه ؛ إلا إن كانت العرب قد غيرته وألحقته

بكلامها .

هذا وقد تباينت مواقف النحويين بعد الأخفش مما استدركه .

فالعكبري (ت ٦١٦هـ) يقول : (وقُفَّل - بفتح اللام الأولى - ليس في الكلام ،

أما عند سيبويه فنقطع بعدمه ، وأما عند الأخفش فيثبته في ألفاظ قليلة ، لا يثبت

به أصل مطرد)^(٦) .

(١) ينظر الكتاب ٢/٣٢٧ . والتكملة للصنغاني ١٠٧/١ «حلب» .

(٢) ينظر الكتاب ٢/٣٦٥ .

(٣) لم أقف عليه في كتاب النبات المطبوع بعناية برنها زد لفين ، والنص في اللسان «كزبر» .

(٤) الصحاح : «كزبر» ، وينظر اللسان «كزبر» .

(٥) التهذيب «كشمخ» ، وينظر اللسان «كشمخ» .

(٦) المصباح في شرح الإيضاح ص ٤٦٠ . وتتنظر ص ٤٦٩ و ٤٧٤ (رسالة دكتوراه) .

وقال - أيضاً - : (وقد قيل : حُنْفَسٌ ، بغير علامة ، والنون زائدة ، إذ لو كانت أصلاً للزم أن يكون البناء على «فَعَّلٍ»^(١) .

قال ابن دريد (ت ٣٢١هـ) عن «حُنْفَسٍ» إنها لغة يمانية^(٢) .

فالعكبري إذن يوافق سيبويه ، ويرى أن ما أثبتته الأخفش لا ينهض لإثبات أصل متتابع لا يتخلف : لقلة الألفاظ التي أثبتتها .

وابن عصفور أنكروا ما استدركه الأخفش وذكر بعض حجج البصريين في رده : إلا أنه زاد وزناً سادساً وهو «فَعَّلِلٍ» بفتح الفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى وقال : لم يأت منه إلا طَحْرِبَةٌ^(٣) .

والسؤال الذي يرد على ابن عصفور هو : أيهما أولى بالزيادة ما استدركه الأخفش أو ما ذكره هو ؟!

ثم إن المثال الذي ذكره جاء في ضبطه ما يأتي : قال ابن منظور : (ما على فلان طَحْرِبَةٌ بضم الطاء والراء ، يعني من اللباس ، وقال أبو الجراح : طَحْرِبَةٌ بفتح الطاء وكسر الراء ، وطَحْرِبَةٌ وطِحْرِبَةٌ أي : قطعة من خرقة ... وما في السماء طَحْرِبَةٌ أي : قطعة من السحاب)^(٤) .

فيلاحظ أنه جاء بضم الطاء والراء ويفتحهما وكسرهما ويفتح الطاء وكسر الراء . فلماذا لا يكون فرعاً على «فَعَّلِلٍ» بفتح الفاء واللام الأولى أو على «فَعَّلِلٍ» بكسر الفاء واللام الأولى ؟!

(١) المرجع السابق ، ص ٥١٦ .

(٢) الجمهرة ٣/ ١٢٣٣ .

(٣) ينظر الممتع ٦٧/١ .

(٤) اللسان (طحرب) ، وينظر كتاب الاستدراك على سيبويه ، ص ١٥٥ ، والقاموس (طحرب) .

وإذا كان ما استدركه الأخص جاء فيه ضم اللام الأولى؛ فإن ما ذكره ابن عصفور جاء فيه ضم الفاء واللام الأولى ، وفتح اللام الأولى ، وكسر الفاء ، بل إن ابن جني ذكر أنه بناء مرفوض فقال : (نحو امتناعهم أن يأتوا بمثال فَعَلَّلِ وَقَعَلَّلِ وَقُفَعَلَّلِ - في غير قول أبي الحسن -)^(١) .

وأبو منصور الأزهري يقول : (ولا يجيء في كلامهم المنبسط على بناء «فُعَلَّلِ» إلا ما كان ثانيه نوناً أو همزة نحو: الجُنْدَب^(٢) والجُوْدَرُ وجاء السُوْدَدُ^(٣) كذلك كراهية أن يقولوا: سُوْدُدٌ فتلتقي الضمات مع الواو ففتحوا، ولفة طيئ السُوْدُدِ مضموم)^(٤) .

أقول : ما قاله الأزهري ليس على إطلاقه، فقد جاءت كلمات بالضم والفتح وليس ثانيها نوناً ولا همزة ولم تلتق فيها الضمات والواو ، ومن ذلك جُخْدَبُ وَجُخْدَبُ وَبِرْقَعُ وَبِرْقَعُ وَطُحْلَبُ وَطُحْلَبُ وَجُرْشَعُ وَجُرْشَعُ^(٥) وَقَعْدُدُ وَقَعْدُدُ ، وَدُخَلَّلُ وَدُخَلَّلُ .

وإذا كان السُوْدُدُ بالضم لفة طيئ فالسُوْدُدُ بالفتح لفة شامية ، وإذا ثبت أنه لغة فهو دليل على صحة ما استدركه الأخص ، كيف وقد جاءت ألفاظ بالفتح مع عدم ثقل الضم فيها؟!

وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أورد أوزان الاسم الرباعي المجرد المشهورة ثم قال : «وزاد الأخص نحو : جُخْدَبُ»^(٦) .

(١) الخصائص ٦٧/١ .

(٢) الجندب : الجراد .

(٣) السُوْدُد : السيادة .

(٤) التهذيب (عنصر) ٣٣١/٣ وينظر اللسان (عنصر) .

(٥) الجرشع : العظيم من الجمال .

(٦) الشافية ، ص ١٤ .

وشرح الرضي^(١) قوله . وانتصر للأخفش ورأى أن الأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته .

إلا أن ابن الحاجب عاد وشكك في ثبوت «جُخْدَب» بالفتح حيث قال : (ونون «جُخْدَب» إذا لم يثبت «جُخْدَب»)^(٢) .

قال الرضي شارحاً قوله : (يعني إذا ثبت «جُخْدَب» - بفتح الدال - فلا يخرج «خُندَب» بأصالة عن الأصول ، والأولى أن جندباً «فُنْعَل» ثبت جُخْدَب أو لا : للاشتقاق : لأن الجراد يكون سبب الجُذْب ، ولهذا سمي جراداً لجرده وجه الأرض من النبات)^(٣) .

وما اختاره الرضي هو الذي أشار إليه سيبويه بقوله : (وأما النون فتلحق ثانيه فيكون الحرف على «فُنْعَل» في الأسماء وذلك «قُنْبَر»^(٤) و«عُنْطَب»^(٥) و«عُنْصَل» ولا نعلمه صفة)^(٦) .

وقوله عن النون : (إذا كانت ثانيه ساكنة فإنها لا تزداد إلا بثبت)^(٧) . وأشار إليه الفارسي بقوله : (وكذلك قُنْبَر وجُندَب : لأنه ليس في الأصول مثل جُعْفَر)^(٨) .

(١) الشافية ٤٨/١ .

(٢) الشافية ، ص ٧٤ .

(٣) شرح الشافية ٣٦٢/٢ .

(٤) القنبر : طائر .

(٥) العنظب : الجراد الذكر .

(٦) الكتاب ٣٢٦/٢ .

(٧) الكتاب ٣٥١/٢ .

(٨) التكملة ص ٢٤٠ .

وابن مالك يقول في التسهيل: (وتضريح "فُعَلٌ" على فُعَلٌ" أظهر من أصلته)^(١).
ويقول في شرح الكافية الشافية: («فُعَلٌ» كطُحَلْب ، وهذا المثال صحيح من
جهة النقل برواية الأخفش وأهل الكوفة ، لكنه لم يثبت في شيء مما نقلوه فتح إلا
والضم فيه مسموع)^(٢) .

في حين يقول في الألفية^(٣) :

لاسم مجرد رُبَاعُ فُعَلٌ وَفِعَلٌ وَفِعَلٌ وَفُعَلٌ
ومع فِعَلٌ فُعَلٌ

فأثبت الوزن الذي استدركه الأخفش .

وقد أبان الشاطبي أن لابن مالك في المسألة رأيين فقال : (إلا أن النحويين
فيه على فريقين ، فمنهم من أخذ به وصحح الاستدراك ، والناظم منهم ، وهو رأيه
في الفوائد^(٤) أيضاً)^(٥) .

ثم أشار إلى عدم إثبات البصريين لما استدركه الأخفش وعقب على ذلك
بقوله : (وهو الذي رجح في التسهيل)^(٦) .

وليس هذا مما يعاب به ابن مالك ، فالعالم قد يقول بالرأيين إذا ظهر له ما
يُسوِّغ ذلك ، مفصلاً عن السبب تارة ، ومغفله تارة أخرى .

(١) ص ٢٩١ .

(٢) ٢٠٢٣/٤ .

(٣) ص ٧٤ .

(٤) قال السيوطي في البغية ١/١٣٢ : لابن مالك مجموع يسمى الفوائد في النحو وهو الذي
لخص منه التسهيل .

(٥) المقاصد الشافية ٥/١١٨ .

(٦) المرجع نفسه .

وانتصر له الجرجاني فقال: (وقول أبي الحسن قوي في إثبات هذا المثال، ويجوز أن يكون صاحب الكتاب - يعني سيبويه - تركه: لأنه ليس بالأعرف في الاستعمال)^(١).
وقال: (فإذا لم يثبت مثل «جُخَدَب» لم يعلم أن مثل «عُنَدَد» ملحق به)^(٢).
وابن القطاع (ت ٥١٥هـ) قال: (وأما الرباعي السالم فيأتي على وعلى «فُعَلَل» نحو جُخَدَب وبرُقَع وقُعَدَد)^(٣).

قال ابن يعيش: (وأرى القول ما قاله أبو الحسن: لأن الفراء قد حكى: برُقَع وبرُقَع وطُحَلَب وطُحَلَب وقُعَدَد وقُعَدَد ودُخَلَل ودُخَلَل وهذا وإن كان المشهور فيه الضم إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة ولا سبيل إلى رده...)^(٤).

وأما ابن معطٍ (ت ٦٧٢هـ) فقال: (والأظهر ما ذهب إليه الأخفش، أما أولاً؛ فلأن الفراء ثقة في روايته فلا وجه لردّها ويقويه إظهار التضعيف في نحو، سُودد وعند لإرادة الإلحاق بـ «جُخَدَب» ولو لم يكن له هذا البناء لقليل: سُودد وَعُنَدَد، فلو كان معدوماً لوجد ما هو ملحق به، ولذلك ألف «بُهَمَاة» ملحقة بهذا البناء؛ إذ قد امتنع أن تكون للتأنيث لدخول التاء عليها.

وأما ثانياً: فلأن قولهم: الأجود فيما رواه الضم فليس محل النزاع، بل في إثبات هذا البناء وعدمه، وفيه نسلم وجودها)^(٥).

ومحمد بن أبي الفتح البعلي (ت ٧٠٩هـ) قال: (السادس: المختلف فيه

(١) المقتصد في شرح التكملة ٧٧٠/٣ (رسالة دكتوراه).

(٢) المرجع السابق.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٩٢.

(٤) شرح المفصل ١٣٦/٦.

(٥) شرح ألفية ابن معطٍ ١١٦٩/٢.

«فَعَّل» بضم أوله وفتح ثالثه ولم يذكره سيبويه ، لكن حكاه الأخفش والكوفيون فوجب كونه أصلاً ؛ لأن زيادة الثقة مقبولة ، ولأنه قد كثر من كلامهم كقولهم : طَحَلَبَ وَجَحَدَبَ وَجُرَشَعَ وَجُنَدَبَ ، ولأنه قد سمع «فَعَّل» بفتح ثالثه ، ولم يسمع ضمه ، حكى المطرز^(١) : ضُفِّدَعَ^(٢) بضم الضاد وفتح الدال ، ولم أرَ أحداً نقل ضمها ، فهذا من أحسن ما يستدل به على كونه أصلاً وليس مخففاً من المضموم^(٣) .

وأما الشاطبي فقال : (والفتح منقول فلا بد من قبوله ومن قال إنه مفتوح من المضموم فدعوى لا دليل عليها ، ولم يثبت من كلام العرب تخفيف الضم بالفتح فيحمل هذا عليه ، مع أنه ليس فيه ذلك الثقل)^(٤) .

وعلى الشاطبي عدم إثبات سيبويه له بعدم حفظه له ، أو عدم تحقق نقله عنده ، ثم صرح باختياره قائلاً : (والظاهر إثباته كما ذهب إليه هنا)^(٥) يعني كما ذهب ابن مالك إلى إثباته في الألفية .

كما أثبت السيوطي ما زاده الأخفش موافقاً له وللكوفيين معللاً ذلك بوجود : سُوَدَدَ وَعَوَّطَطَ وَعُنَدَدَ^(٦) . وكذلك فعل ياسين العليمي في حاشيته^(٧) ، أما الأستاذ

(١) وهو أبو عمر الزاهد محمد بن عبدالواحد غلام ثعلب لغوي حافظ (ت ٢٤٥هـ) من كتبه المطبوعة فائت الفصح ، تنظر بغية الوعاة ١/١٦٤ .

(٢) الضفدع : دابة نهرية ، جاء في القاموس : الضفدع كزبرج وجعفر وجندب ودرهم وهذا أقل . وفي اللسان : (ضف) قال الخليل : ليس في الكلام فَعَّل إلا أربعة أحرف : دَرَهَمٌ وَهَجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ وَقَلْعَمٌ .

(٣) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ٢/٩٢٢ .

(٤) المقاصد الشافية ٥/١١٨ .

(٥) المرجع نفسه .

(٦) ينظر المزهري ٢/٢٨ .

(٧) حاشية ياسين على التصريح ٢/٣٥٦ .

عباس حسن فأقره . وجعله وزناً سادساً ولم يشر إلى الخلاف^(١) .

هذه نماذج من مواقف بعض العلماء ، مما استدركه الأخفش اتصفت بالرفض ويمثله العكبري وابن عصفور ، وشبه الرفض ويمثله أبو منصور الأزهري ، والتشكيك ويمثله ابن الحاجب ، والقبول والرفض ويمثلهما ابن مالك ، والتأييد والمناصرة ويمثلهما الجرجاني وابن يعيش وابن معطٍ والبعلي والشاطبي والسيوطي وياسين العليمي وعباس حسن . أما الباحث فيرى أن ترجيح أحد القولين على الآخر فيه شيء من الصعوبة؛ لأن الأدلة - كما سبق متكافئة - وإذا نُظِرَ في أحد أدلة البصريين القائل بأن ما جاء بفتح اللام الأولى جاء بضمها ولا ينعكس، وجد أنه كلام لا يمكن إغفاله فعند استعراض بعض المعاجم وجدت أن ضم الفاء واللام الأولى هو الكثير وأن بعض الكلمات قد تفتح لامها الأولى، في حين لم أعثر على كلمة جاءت بفتح اللام الأولى فقط ولم يرد فيها الضم سوى ما حكاه المطرِّز في كلمة «ضفدع» وقد نص صاحب القاموس على أنها بكسر الضاد والdal كزبرج أو بفتحهما كجعفر أو بكسر الضاد وفتح الdal كدرهم أو بضم الضاد وفتح الdal كجندب، واقتصر ابن منظور على كسر الضاد والdal وفتحهما، وذكر أنهما لغتان فصيحتان، أما كسر الضاد وفتح الdal كدرهم فقد ذكر أن الخليل قال عنه ليس في الكلام فعلٌ إلا أربعة أحرف ، وليس الضفدع منها . وإذا نظر - أيضاً - في أحد أدلة الكوفيين وهو نقل الثقة حيث نقل الأخفش والفرء ثبوت ذلك ، والناقل حجة على من لم ينقل ، والمثبت مقدم على النافي ، وجد أن إنكار ثبوت ذلك قول فيه نظر .

ومع هذا فإني أميل إلى قول الأخفش والكوفيين، ولكن أرى أن ما جاء على هذا الوزن وحروفه أصلية قليل جداً ، وأن الملحق به هو الكثير . والله الموفق للصواب .

(١) النحو الوافي ٧٥٠/٤ .

المراجع

- ١ - أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي ؛ تحقيق ودراسة أ. د. أحمد محمد عبدالدايم - القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٩٩ م .
- ٢ - أدب الكاتب لابن قتيبة ؛ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - ط ٤٠ - مصر : مطبعة السعادة ، ١٣٨٢ هـ .
- ٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ؛ تحقيق د. مصطفى النماس - ط ١٠ - القاهرة : مطبعة المدني ، ١٤٠٨ هـ .
- ٤ - الاستدراك على سيبويه للزيدي ؛ تحقيق حنا جميل حداد - ط ١٠ - دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٧ هـ .
- ٥ - الأصول لابن السراج ؛ تحقيق د. عبدالحسين الفتلي - ط ١٠ - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ .
- ٦ - ألفية ابن مالك في النحو والصرف - دمشق : دار البصائر ، ١٤٠٥ هـ . طبعت عن طبعة دار الكتب المصرية - ط ٢٠ - سنة ١٣٤٨ هـ .
- ٧ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ؛ عناية محمد محيي الدين عبدالحميد - ط ٥٠ - دار الجيل ، ١٣٩٩ هـ .
- ٨ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - ط ١٠ - مطبعة عيسى البابي ، ١٣٨٤ هـ .
- ٩ - التبصرة والتذكرة للصيمري ؛ تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين - ط ١٠ - دمشق : من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٣ هـ .
- ١٠ - التسهيل لابن مالك ؛ تحقيق محمد كامل بركات - مصر : وزارة الثقافة ، ١٣٨٧ هـ .

- ١١- التكملة لأبي علي الفارسي : تحقيق د . حسن شاذلي فرهود -٠ ط١ -٠
عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض سابقاً ، جامعة الملك سعود حالياً .
- ١٢- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للحسن بن محمد
الصّغاني : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ؛ ومراجعة د . محمد مهدي
علام، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٩م .
- ١٣- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ؛ تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين ، الدار
المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٣٨٤هـ .
- ١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ؛ تحقيق د.
عبدالرحمن سليمان -٠ ط٢ -٠ مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٧هـ .
- ١٥- الجمهرة في اللغة لابن دريد -٠ القاهرة : مؤسسة الحلبي .
- ١٦- حاشية ياسين على التصريح -٠ بيروت : طبعة دار الفكر .
- ١٧- الخصائص لابن جني ؛ تحقيق محمد علي النجار -٠ ط٢ -٠ بيروت : دار
الهدى للطباعة والنشر .
- ١٨- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب ؛ دراسة وتحقيق حسن أحمد
العثمان -٠ ط١ -٠ بيروت : دار البشائر ، والمكتبة المكية ، ١٤١٥هـ .
- ١٩- شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك ، المسمى «إيجاز التعريف في علم
التصريف (رسالة ماجستير) ؛ إعداد أحمد دولة محمد الأمين ، جامعة أم
القرى ، ١٤١١هـ .
- ٢٠- شرح ألفية ابن معط للدكتور علي بن محمد الشوملي -٠ ط١ -٠ مكتبة
الخريجي ، ١٤٠٥هـ .

- ٢١- شرح التكملة (الجزء الثاني من كتاب المصباح في شرح الإيضاح للعكبري)
(رسالة دكتوراه) ؛ إعداد فوزية العتيبي ، جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ، ١٤٢٤هـ .
- ٢٢- شرح الشافية للرضي ؛ تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ٠- بيروت : دار
الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ .
- ٢٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك ؛ تحقيق عبدالمنعم هريدي ٠- ط١ ٠- دار
المأمون للتراث، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ .
- ٢٤- شرح الكتاب للسيرافي ، مصورة عن دار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٧ نحو .
- ٢٥- شرح المفصل لابن يعيش ٠- بيروت : عالم الكتب ؛ القاهرة : مكتبة المثى .
- ٢٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي ؛ تحقيق د . الشريف عبدالله علي
الحسيني البركاتي ٠- ط١ ٠- مكة المكرمة : مكتبة الفيصلية ، ١٤٠٦هـ .
- ٢٧- الصحاح للجوهري ؛ تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ٠- ط٢ ٠- بيروت : دار
العلم للملايين ، ١٣٩٩هـ .
- ٢٨- الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر لمحمد ابن أبي الفتح البعلبي ؛ تحقيق د.
ممدوح محمد خسارة ٠- ط١ ٠- بيروت ، ١٤٢٣هـ .
- ٢٩- الكتاب لسبويه ٠- ط١ ٠- بولاق : المطبعة الأميرية ، ١٣١٦هـ .
- ٣٠- لسان العرب لابن منظور ٠- بيروت : دار صادر .
- ٣١- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ؛ عناية محمد أبو الفضل إبراهيم
وزميليه، دار إحياء الكتب العربية.
- ٣٢- المسائل البصريات للفارسي ؛ تحقيق د . محمد الشاطر مطبعة المدني ٠- ط١،
١٤٠٥هـ .

- ٣٢- **المفتاح في الصرف لعبدالقاهر الجرجاني** : تحقيق د. علي توفيق الحمد -٠ ط١ - بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ .
- ٣٤- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي** ، نسخة مصورة عن الخزانة العامة بالرباط رقم ٢٦٧ .
- ٣٥- **المقتصد في شرح التكملة لعبدالقاهر الجرجاني** (رسالة دكتوراه) : إعداد أحمد بن عبدالله الدويش ، جامعة الإمام محمد ١١ - ١٤١٢هـ .
- ٣٦- **المقتضب للمبرد** : تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة -٠ بيروت : عالم الكتب .
- ٣٧- **المتع في التصريف لابن عصفور** : تحقيق د. فخر الدين قباوة -٠ ط٤ -٠ بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ١٣٩٩هـ .
- ٣٨- **المنصف لابن جني** : تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين -٠ ط١ -٠ القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٣هـ .
- ٣٩- **النحو الوافي لعباس حسن** -٠ ط٤ -٠ دار المعارف .
- ٤٠- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي** : تحقيق أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون -٠ ط١ -٠ بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٨هـ .
- ٤١- **الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري** : تحقيق د. علي حسين البواب -٠ ط١ -٠ دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ .